

تحقيق

تماسيح بيروت

أوقفوا الاتجار غير المشروع بالحيوانات

لا تستغربوا الخبر. نعم في لبنان تماسيح، ليس بالمعنى المجازي فقط، بل تماسيح حقيقية. فلبنان يتصدر اللائحة السوداء للاتجار غير المشروع بالحيوانات البرية. يصدر الفيلة ويستورد الأنواع النادرة من القروء، وتستضيف قصور الأثرياء الفهود والنمور والاسود والتماسيح المعرّضة للانقراض

حضر سعد

خبر وجود التماسيح في نهر بيروت ليس مستغرباً. وزارة الزراعة باتت أقرب الى التعامل مع هذا الخبر باعتبارها صحيحاً. تقول مصادرها إنها لم تعثر بعد على دليل حاسم في الموقع، ولكنها تأخذ الخبر على محمل الجد في ضوء المعطيات عن وجود تجارة «تماسيح» رائجة في لبنان، على الرغم من تجريدها قانوناً. الوزارة المعنية أوفدت أمس مدير الثروة الحيوانية نبيه غوش الذي قام مع مساعديه بجولة على المواقع المحتملة لوجود التماسيح. يقول غوش لـ«الأخبار» إنه لم ير شيئاً سوى «أن نسبة التلوث الكيميائي والعضوي في مياه النهر مرتفعة جداً الى درجة تسمح بالشك في احتمال عيش أي كائن حي فيها. إلا أن هذه الحقيقة ليست كافية لنفي هذا الاحتمال كلياً».

بلدية برج حمود استخفت بالخبر واعتبرته غير صحيح، وقالت إنها أرسلت فريقاً منها للكشف على مصب النهر ضمن نطاقها. لكن وزارة الزراعة سارعت إلى التعاون مع جمعية «حيوانات لبنان»، وهي بصدد الإجازة لها بمصادرة التماسيح (عند التقاطه) وترحيله الى محمية طبيعية. الجمعية بدأت استعداداتها فعلياً للقبض على التماسيح. أعدت فريقاً من الخبراء وما يلزمه من تجهيزات (قفص، زورق، مواد تخدير... إلخ)، ولم يبق سوى موافقة بلدية بيروت، وهي جاهزة أيضاً، وفق مصادرها.

إذا، ليس في الخبر مزحة. ونهر بيروت بات اليوم أكثر خطراً على البيئة والسلامة العامة. مياهه الملوثة، أو ما تبقى منها بسبب تحول حوضه مصباً للصرف الصحي، تمثل في رأي خبراء بيئة حاضنة لتماسيح أفريقية. كانت «الأخبار» قد تلقت منذ فترة معلومات من شاهد عيان عن وجود «التماسيح» عند مصب نهر بيروت، وكانت تترتب في نشر هذه المعلومات قبل التأكد من صحتها بحسب ما تقتضي الأصول المهنية. النتيجة قبل انتشار الخبر أن معلومات قوى الامن الداخلي لم تكن تتضمن أي بلاغ يشير الى وجود «التماسيح». شمل الاستقصاء كلاً من العلاقات العامة في مديرية قوى الامن الداخلي والطوارئ (112) وفصيلة النهر. كذلك لم يكن هناك أي معلومات لدى وزارتي البيئة والزراعة ولدى الجمعيات المعنية بالمحافظة على الحيوانات... إلا أن الشاهد أصّر على روايته التي تفيد «أن المياه الضحلة الممزوجة

بمياه الصرف الصحي، ونفايات عضوية وغير عضوية وأحشاء أنقار وخراف يرميها في مجرى النهر مسلخ الكرتينا للحوم، شكلت لهذه الزواحف بيئة ملائمة للغذاء والعيش». شاهد «الأخبار» من عمال شركة سوكومي، وهو جزم بأن طول التماسيح الذي رآه يصل الى 120 سنتم. وهناك زملاء له تحدّثوا عن وجود أكثر من تماسيح واحد.

في الواقع، ليس خبر مشاهدة تماسيح في نهر بيروت هو القصة (سواء تم اصطياده أو لا). القصة هي في مصدره. وزارة الزراعة تميل الى الاعتقاد بأن أحد الأشخاص اشترى تماسيحاً صغيراً من السوق السوداء، لكنه تخلّص منه في النهر عندما بدأ يكبر ويات يشكل عبئاً عليه أو مصدر خطر. لكن مصادر أخرى تشير الى وجود متاجر علنية تعرض التماسيح للبيع، ومنها متجر الحيوانات «petmart» الأقرب الى موقع مشاهدة التماسيح في نهر بيروت، وهو واحد من أشهر المتاجر بالحيوانات البرية المهتدة بالانقراض، ومن أشهر ضحاياه الشيمبانزي «تشارلي» الذي يقبع حالياً في حديقة حيوانات في نهر الكلب بعد أن عجز القضاء اللبناني عن إصدار قرار يجيز ترحيله الى محمية طبيعية في أوروبا. تفيد الرواية أن أحد العاملين في المتجر غسل حوضاً للمياه يحتوي على عدد من التماسيح الصغيرة، داخل الحدود الأسمنتية لنهر بيروت، ما أدى إلى فقدانه عدداً منها، وذلك بحسب المصدر. لكن صاحب المتجر ينفي ذلك، ويجزم بأنه لا علاقة له من قريب أو بعيد بمسألة ظهور تماسيح في نهر. فبحسب قوله،

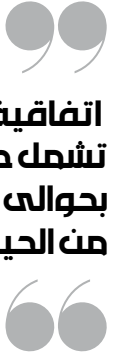
هو لم يستورد التماسيح طيلة حياته. لكن روايته تتناقض مع رواية العاملة في المحل (وهي أجنبية) التي أكدت لـ«الأخبار» أن التماسيح التي كانت في المحل قد بيعت بالكامل، وأن الطلبية الجديدة تصل الشهر المقبل.

ولدى سؤال صاحب المحل (ط.خ.) عن كيفية وجود تماسيح للبيع في السوق، بدا عالماً بالموضوع، حيث

«اتفاقية «سايتس» تشمل حظر الاتجار بحوالي 5 آلاف جنس من الحيوانات

أفاد أنه يجري تهريبها عبر الحدود اللبنانية السورية بطرق متعددة. فممنهم من يعتمدون تهريبها داخل خزانات مياه الحافلات السياحية، وآخرون يستعملون غالونات مياه الشرب للغرض نفسه، والبعض يهزّبون التماسيح داخل جيوب سراويلهم. فتمساح صغير بطول عشر سنتمترات يمكن السيطرة عليه داخل الجيب بسهولة، بعد أن يُلف فمه بشريط لاصق.

رئيس مصلحة مراقبة الاستيراد والتصدير والحجر الصحي البيطري في وزارة الزراعة عبيده مدور أكد أن أياً من اللبنانيين لم يستورد بصورة شرعية أبداً من أنواع التماسيح طيلة الخمسة والثلاثين عاماً الماضية. ونوّه بأن لبنان هو البلد الـ177 الذي وقّع أخيراً على اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهتدة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية «سايتس». وتهدف الاتفاقية إلى تنظيم



مشروع حماية النساء

زينب مرعي

الاثنين الماضي، لم تعرف النسوة واللبنانيون عموماً ما إذا كان عليهم أن يحتفلوا أو يحزنوا بإقرار اللجان النيابية المشتركة مشروع قانون حماية المرأة من العنف الأسري، فاتفقوا نهاية على الترحيب بالخطوة واتخاذ موقف حذر من القانون ومتابعته والتشديد بإدخال التعديلات التي اقترحتها منظمة «كفى عنف واستغلال» عليه. فمشروع القانون الذي أقر هو نسخة جرى تعديلها، بسبب ضغوط مباشرة من رجال الدين، عمّا تقدّمت به المنظمة. فما الذي يعنيه تحول مشروع القانون من «قانون حماية المرأة من العنف الأسري» إلى «قانون حماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري»؟ وهل الصيغة التي أقر فيها مشروع القانون بقبت تضمن حقوق المرأة، أم أنّه جرى تفرغ القانون من مضمونه؟

رددت أمس مجدداً والدة الراحلة رولا يعقوب، في اعتصام أقيم أمام وزارة العدل للاعتراض على إخلاء سبيل الزوج المشتبه في تسببه بوفاتها، أنّه لو كان هناك قانون يحمي ابنتها، لما فقدتها. فهل صحيح أن مشروع القانون هذا كان ليحمي رولا والنساء

مشروع قانون «حماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري» أقر في اللجان النيابية المشتركة في بداية الأسبوع. لكن علام صدقت هذه اللجان؟ وهل النسخة المعدلة فعلاً تخدم المرأة بالدرجة الأولى؟ أم أنّه كالعادة حرصت اللجان على أن تحافظ على القوانين الطائفية في البلد أولاً؟

نفّذت أمس ناشطات اعتصاماً ضدّ إخلاء سبيل زوج رولا يعقوب (مروان طحطح)



متابعة